



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب مجمع البحرین

مؤلف

مترجم

۱۴۰۵۴

۲۰۷۲۲۱























هذه الخزانة

[illegible][illegible][illegible]

مجلس























في كتابه في الفقه

چند  
مختصر

خبر





فمنه على وجه الحقيقة ذات العقدة كمنه من الوجه الخاصية التي يتفق العرف فظن من وجه القول  
وطلوع الشمس في غير ذلك الموضع الذي لا يتفق فيه ذلك العرف فكان الوجه على النسبة فلا يمكن  
تسمية ذلك الوجه بالخاصة وإن ومنه ذلك الذي له وجه الحق الوجه قالوا بل هو الوجه نفسه  
يدفع الخاصية الذاتية وأردوا ذلك الوجه فخصصة **الوجه** هو عليه الحق من فعل الوجه والوصول  
إلا لا التام القطعي العرفي أي يوضح الوجه وذلك بأن يبين الوجه المسمى على وجه الحقيقة الذي  
هو الملاحظ والعرفي خاصة لا يتجسس بها فاشارة إلى ذلك القطعي العرفي لا يمكن أن يكون إلا ذلك الملاحظ  
العرفي بالنسبة إلى الشيء الخاص في اللفظ الذي على وجه الحقيقة هو الوجه مع أنه يحتمل أن يكون  
كاشف للحقيقة والدارك في ذلك الموضع وبأن اللفظ من وجه اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى  
أو أصلها فإنما يدل ذلك في الاصطلاح على الثاني من الأول وهو الملاحظ في اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى  
وإذا لم يقبل فتح عدم ذلك في اللفظ من وجه اللفظ في نفسه لا يمكن أن يكون إلا ذلك الملاحظ في اللفظ في نفسه  
بسبب كون اللفظ من وجه اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى في اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى  
ذلك في نفسه عدم صفاته الأولى في اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى في اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى  
في معنى صفاته الأولى في اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى في اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى  
معناه الأولى في اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى في اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى في اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى  
في اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى في اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى في اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى  
على اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى في اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى في اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى  
بمعنى الحقيقة والدارك بالدارك في اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى في اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى  
اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى في اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى في اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى  
بوجه الاختصاص والخاصية في اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى في اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى  
الخاصية في اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى في اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى في اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى  
فإن كان هو صفاته الأولى في اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى في اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى  
الدارك بوجه صفاته الأولى في اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى في اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى  
أن كان اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى في اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى في اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى  
اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى في اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى في اللفظ في نفسه هو صفاته الأولى

عليها فيكون كل واحد مقدر على الآخر في حدود هذا هو المشهور في استعمالهم ولا يقر بعضهم في أنه  
لو كانت الفاعل متوقفين على الآخر في استعمالهما لكان الواجب اعتقاد البعض على العالم الآخر  
وهذا لا يقتضيه ما ذكر من العلم بالفاعل فهو لا يستلزم حصول الإنسان في جهة فاعله بل يمكن  
منه أن يتوقف على السهل وأما ما ذكره من ضرورة الفاعل في علمه هو ما دللنا به من لزوم وقوع علمه في  
المتأخر عاقل كان له ذلك لاعتداله بأن الله تعالى وضع الفاعل وقفه عليها فهو وإن معرفته  
الوضع متوقف على معرفته الموضوع على التصديق ولو علم الله به بدونه فاعله من غير علمه ومعرفة الذات  
تحصيلها حاصل وذلك لا يجب عدم تكليفه معرفة العلم اتفاقا بل الفاعل وأيضا في غير عاقل وهو ما دل  
ليظهر أن العلم لا يتوقف على معرفة هذه الفاعل بل كثره العجبة وإنما كانت كليات الذات  
الطائفة واستندلوا بما سوى الأسفار في اتباعه على قولهم بأن اصطلاحنا لا يحقق إلا أن  
كل واحد منهم صاحبه على فهمه فلا يمكن الاحتجاج إلى في التعريف اصطلاحنا المتوقف على اصطلاح  
غيره وأما عليه عكس ذلك فأنما انحصار العلم في هذا هو العلم بالذات والوجود والاستدلال هو العلم بالفاعل  
فالعلم بالذات لا يمكن العلم بالآخر في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات  
أي كونه بالذات اصطلاحنا لا يشترط هذا لأن العلم بالذات لا يمكن العلم بالذات في العلم بالذات  
يستدلون على علمه على فهمه وهو مستقيم في فهمه ذلك العرف عندنا هو العلم بالذات في العلم بالذات  
الآخر من عموم وأما الثاني فيدعيون فيه البطلان ويقولون أن العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات  
في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات  
لأن العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات  
التي قد ثبتت أن العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات  
أما الأول فيجوز عليه شيئا لا يتصور أن يكون العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات  
لعابه فيكون العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات  
الجزء من العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات  
لأن العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات  
حصول العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات  
الذي علمه بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات  
مخلوق الفاعل إنما لا يتصور أن يكون العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات

[illegible]

مختصر جامع

[illegible]

عليها



فَمَنْ

[illegible]

الطبيعه

[illegible]

۲  
اتحاد

متولی















قولهم

والله اعلم

[illegible]











[illegible][illegible]

فيها

كأطلاق التصارب على من سبق من الضارب وقيل اختلف في ذلك على ما راهل في قوله لا يشرط  
مطلقا وهو الذي عندهما بيننا والخاصة التي تدبر قال ابن سينا في الحكم الثاني ان يشرط مطلقا  
وهو غير متناهي في الزمان والخاصة التي تدبر قال ابن سينا في الحكم الثاني ان يشرط مطلقا  
فما على الشرط البقاء في نفسه وان لم يكن بقاءه كالمصدر المستتار في الفعل والقارة الذات  
التي لا يضر في حقيقة الذات بل في معنى الشرط الذي هو عدم اشتراط البقاء في نفسه واللا يبين حقيقة  
وقت من الزمان وان هو لا يكون بقاءه في ذاته الرابع ان يشرط مطلقا وهو غير متناهي في الزمان  
الذي هو غير متناهي في الزمان عبادت القلم هناك ان الشرط مطلقا وهو غير متناهي في الزمان  
ان الشرط في المشتق هو الحدوث كالصواب في قوله لا الشرط كالمؤمن والكافر وقد فهم من  
كلام بعضهم ان الشرط في المشتق الذي يكون حكوما عليه كالشرط والساقية والشرط في المشتق  
قالوا بل يمكن ذلك لانتم الاستدلال بالتصديق السابقة في زمانها ليستدرك من لم يكن فيها  
حالة الاطلاق وهو يلائم بالشرط وانما هو بالذات في زمانها ليستدرك من لم يكن فيها  
الشرط في المشتق الذي لا يشرط على محله وصف محوري بضرورة كائنا والاكوال الشرط في  
الاصول والامور التي لا تطلق الا على غير المحل كالتصديق بالشرط باعتبار ما بين ما يتبادر  
قطوعا شيئا في كلام المتأخرين انه تعالى عليه اشتراط بقاء المعنى وهو الاول  
المشتق موضوع على أصل المشتق غير سواء يقتضي منه وكان متعلبا فيكون إطلاقه على  
من يقتضي منه إطلاقا على هذا الموضوع لم يكن حقيقة الاطلاق كان موضوعا من حصول  
له كان إطلاقه على تليق بالفاعل اجازة ان من حصل ظاهره للمعنى الظهور ان الزمان  
منه من المشتق منه معنى المشتق في المعنى والحال هذا ولا يخفى ان الحكم ان يقع فيه  
موضوعه الا ان يكون إطلاقه على معنى حقيقة لا يكون الموضوع ان الموضوع ان يكون فيه  
في المثال ان الشرط بقاء المعنى في الزمان لا يصرف في المشتق من المصادر المستتارة في  
القارة الاجزاء كالجزء في العلم على حقيقة والتأويل اما الاول في ذلك المعنى المشتق  
كالجزء في الكلام غير ان الاول لا يمكن ان اجتماع اجزاء بل يقتضي شيئا فشيئا من حصول  
اجزاء غير متحقق بعد من متحقق واما الثانية فلاقاها في الخبر على ان لا يشرط بقاء  
فقط مصدر المشتق من هذه المصادر حقيقة مع عدم المشتق من المصادر واما على  
اشتراط البقاء في حقيقة واما بالنقص في المثال الاول فيقال لعله هذا الدليل الذي

[illegible]

کابل



























42

فَقَصَا  
وَفَضَا

تأمل

[illegible]



















[illegible]

عليه السلام

[illegible]

وليس قد وجد عليه على الاقل انه قد علم على ما تقرر في هذه الاصل من ان الحق ليس له اوجاب على الحق على ان لا  
 حصوله مشروط بالسلوة او ان اوجابه الصلوة على اقلها انما هو التعلق بالشرط في اقلها وهو ان لا يكون له اوجاب على  
 القابل من الاصل لا على غيره فانما يتحقق حصوله على غيره على ان لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب  
 فاعلم ان زعمه على حقيقته لا يخلو من الاستلزام في ذلك على ما هو الحق وكان الاول لا يثبت له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب  
 وكان الحق له من اوجابه على الاغني عن هذا التحقيق قال في هذا اشترط من قوله وقد مر ان الحق له اوجاب على غيره  
 متى كان الحق له من اوجابه على غيره على ان لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب  
 التمتع بالابن الكسوف بالاطلاق كانه زعمه في حقه انما هو ان الكسوف له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب  
 عند ذلك على ان لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب  
 يكون في الصلوة اشارة الى ان كونه في ذلك الحالى حتى لا يتحقق في الوجه الاوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب  
 والمراد من قوله يكون في الصلوة اشارة الى ان كونه في ذلك الحالى حتى لا يتحقق في الوجه الاوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب  
 علان ما يتوقف عليه الواجب فيكون الاضطرار على كل وجه من وجهين على ان لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب  
 ان لا يتحقق في الاصل في نظر من لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب  
 قال في ذلك على ان لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب  
 وقد اشرع في بيان وجه الاستلزام عند المصنف ان ذكره في الاصل في خبره الذي هو من وجوبه على غيره على ان لا يكون له اوجاب  
 وكذا في الاصل في خبره الذي هو من وجوبه على غيره على ان لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب  
 كان من حكمة الله وانما لا يتوقف اما الاصل فلا في اوجاب غيره على غيره على ان لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب  
 وانما التاخير في انما يتوقف على الاصل في الاصل في خبره الذي هو من وجوبه على غيره على ان لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب  
 فانه قد يتبين من الخبر في الاصل في خبره الذي هو من وجوبه على غيره على ان لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب  
 والخبر من غير ان لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب  
 على غيره على ان لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب  
 فليس في حقه اوجابه على غيره على ان لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب  
 والاولى ان لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب  
 ليس هذا من وجه الاستلزام على وجه الاصل في نظر من لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب  
 فانما هو من وجه الاستلزام على وجه الاصل في نظر من لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب  
 للشروع في امره على وجه الاصل في نظر من لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب على غيره على ان لا يكون له اوجاب

لو لم يكن التكليف الشيء كلفاً بالشيء الذي لا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء  
 عند جهة الشيء لا يثبت إلا بالامر كان منعه بالامر لا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء  
 أنه لا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء  
 بالحق التمام الاستطاعة وتخصيص التصديق عند الأمر وهو واجب لا قبله **قال** وقاله الشيخ **قال**  
 بينا التلويح في شيء من هذه المسئلة قوله ما لم يتبعه شيء ولا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء  
 فثبت الواجب بالحق التمام في الشيء كلفاً بالشيء الذي لا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء  
 التكليف ليس شيء من الواجب فثبت بالحق التمام وجوب تخصيص الواجب ليس شيء من الواجب  
 ولا أن تأتيه بالامر لا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء  
 التلويح من آثاره على هذه المسئلة قوله ما لم يتبعه شيء ولا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء  
 عليه بالامر لا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء  
 مستحيل عند التلويح بالحق التمام في الشيء كلفاً بالشيء الذي لا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء  
 وتحقيق لا يثبت التكليف عند حصول شيء من الواجب لا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء  
 الأدلة لا يثبت التكليف عند حصول شيء من الواجب لا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء  
 فليس شيء من الواجب كلفاً بالشيء الذي لا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء  
 ليس شيء من الواجب كلفاً بالشيء الذي لا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء  
 واجبه من الواجب كلفاً بالشيء الذي لا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء  
 استدلوا بما في الواجب كلفاً بالشيء الذي لا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء  
 حقيقة الواجب كلفاً بالشيء الذي لا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء  
 مقتضى حقيقة الواجب كلفاً بالشيء الذي لا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء  
 بالشيء كلفاً بالشيء الذي لا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء  
 بالشيء كلفاً بالشيء الذي لا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء  
 قلت البرهان في الواجب كلفاً بالشيء الذي لا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء  
 ظاهر أن الواجب كلفاً بالشيء الذي لا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء  
 الفعل الذي لا يتبعه شيء كلفاً بالشيء الذي لا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء  
 لا يلائم وجه الفعل كلفاً بالشيء الذي لا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء ولا يتبعه شيء  
 مستطوع ما يتوقف على انحصار وقوف في الوقت ولا بد من كلفه عليه من الفعل

واجب



تبرکات

اشهد به في الكسبي وبسبب الحق جواب بمقتضاها بان فعل الحاج ليس مقدر في الواجب وانه هو  
من الواجب ان تكون في السكون فيقولوا وجبت التفرقة لان مقتضى الواجب في وجوب  
الانتميز في الوجع والتميز في الواجب لان مقتضى الواجب في وجوب التفرقة في وجوب  
تلاصق الانتميز في وجوب التفرقة لان مقتضى الواجب في وجوب التفرقة في وجوب  
وتلاصق الانتميز في وجوب التفرقة لان مقتضى الواجب في وجوب التفرقة في وجوب  
فبمقتضى اطلاق التلاصق قلنا التفرقة حقيقة في الواجب، فلو كان مقتضى الواجب في وجوب  
على انها ليست في التفرقة لان مقتضى الواجب في وجوب التفرقة في وجوب التفرقة في وجوب  
الانتميز في وجوب التفرقة لان مقتضى الواجب في وجوب التفرقة في وجوب التفرقة في وجوب  
موجب ليعاد استدلال البعض على وجه بان تعلق الواجب بالامر هو موجب مع صاعدات الامر  
لان مقتضى الواجب في وجوب التفرقة لان مقتضى الواجب في وجوب التفرقة في وجوب التفرقة في وجوب  
الاشياء في وجوب التفرقة لان مقتضى الواجب في وجوب التفرقة في وجوب التفرقة في وجوب  
مقتضى الواجب في وجوب التفرقة لان مقتضى الواجب في وجوب التفرقة في وجوب التفرقة في وجوب  
وان مقتضى الواجب في وجوب التفرقة لان مقتضى الواجب في وجوب التفرقة في وجوب التفرقة في وجوب  
ذلك الكسبي في وجوب التفرقة لان مقتضى الواجب في وجوب التفرقة في وجوب التفرقة في وجوب  
على وجه ذلك لان مقتضى الواجب في وجوب التفرقة لان مقتضى الواجب في وجوب التفرقة في وجوب  
الامر يستلزم الكسبي لان مقتضى الواجب في وجوب التفرقة لان مقتضى الواجب في وجوب التفرقة في وجوب  
بان تعلق الواجب في وجوب التفرقة لان مقتضى الواجب في وجوب التفرقة لان مقتضى الواجب في وجوب التفرقة في وجوب  
هو عين التفرقة في وجوب التفرقة لان مقتضى الواجب في وجوب التفرقة لان مقتضى الواجب في وجوب التفرقة في وجوب  
تلاصق الواجب في وجوب التفرقة لان مقتضى الواجب في وجوب التفرقة لان مقتضى الواجب في وجوب التفرقة في وجوب  
وتلاصق الواجب في وجوب التفرقة لان مقتضى الواجب في وجوب التفرقة لان مقتضى الواجب في وجوب التفرقة في وجوب  
لان مقتضى الواجب في وجوب التفرقة لان مقتضى الواجب في وجوب التفرقة لان مقتضى الواجب في وجوب التفرقة في وجوب  
فيكون مقتضى الواجب في وجوب التفرقة لان مقتضى الواجب في وجوب التفرقة لان مقتضى الواجب في وجوب التفرقة في وجوب  
في وجوب مقتضى الواجب في وجوب التفرقة لان مقتضى الواجب في وجوب التفرقة لان مقتضى الواجب في وجوب التفرقة في وجوب  
في وجوب مقتضى الواجب في وجوب التفرقة لان مقتضى الواجب في وجوب التفرقة لان مقتضى الواجب في وجوب التفرقة في وجوب

الحیاتی و فلسفہ

الذي من الافعال وانما هي عن الوجود لا يافا لا معي تكون الشيء مقدمة للشيء الذي قد فعله  
 الشيء عليه وهذا لان كون الفعل لم يتحقق قبل ايجاد الشيء بل كان لا يافا لا معي في ذلك الحرام  
 الذي هو المطلوب الشارع وجوب الفعل الشرعي في الافعال المباحة والواجبة او المباحة او الواجبة  
 سواء عاينها معي في حصول فعل الحرام وبين عدم شرط افعال الحرام كصحة وجوب افعال الاحكام عليه لا  
 لم تعلم ان العلم بالاعتبار لا ينافي الوجود ومن جعله عدم المانع وجوبه الشرع في ذلك المانع  
 عقلا اذ لا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع في ذلك الحرام بل لا ينافي العلم بالاعتبار الذي هو  
 المانع مثلا ان يحصل الفاعل الذي هو ذلك الحرام من جهة اخرى وفيما لم يحدث شيئا في الوجود الا ان  
 علمنا في هي من شرط الفعل في ذلك المانع فليس واجب او واجب او موجودا وان كان ذلك من جهة اخرى  
 من اولاد الوجود لا ينافي ان يكون الحرام موجودا في نفسه فاما في ذلك المانع فلا ينافي ان كان ذلك  
 الحرام عدم حصول شيء في حرمه اذ لا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع فلا ينافي ان يكون ذلك المانع  
 على الحرام بحيث لا ينافي في ذلك المانع فلا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع فلا ينافي ان يكون ذلك المانع  
 او نحو ذلك لا يحصل في ذلك المانع ولا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع فلا ينافي ان يكون ذلك المانع  
 في القسم الاول ولا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع فلا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع فلا ينافي  
 الزيادة يستقيم في ذلك المانع فلا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع فلا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع  
 الكيفية لا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع فلا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع فلا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع  
 في ذلك المانع لا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع فلا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع فلا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع  
 اربعة اقسام في ذلك المانع فلا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع فلا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع فلا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع  
 مطالعة في ذلك المانع فلا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع فلا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع فلا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع  
 معنى الوجود لا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع فلا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع فلا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع  
 الامانة لا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع فلا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع فلا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع  
 والبرائة لا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع فلا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع فلا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع  
 العامة لا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع فلا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع فلا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع  
 الذاتية لا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع فلا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع فلا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع  
 ويقال للبرائة الامانة اي من انما الاستعانة وقاله ما ذهب اليه الشارع في ذلك المانع ولا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع  
 ويرجع على ذلك ما جاء في ذلك المانع فلا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع فلا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع فلا ينافي العلم بالاعتبار في ذلك المانع







توضیح

20

2

2

لا يقسم من القرآن

•

سَلَامٌ وَاللَّيْلُ

المدرسة

عبدالله بن محمد























جزام

540

579

579

بالتفصيل

[illegible]



الكتاب

10

لا تقولوا لا ذكرت وجهه في العلم ومن الشافعي ومنه ان تقسم الجاهل الاقسام اربعة اربعة اقسام  
 فالله حافظه من اصول الاستدلال على قولنا لا يرددهم ولا يظلمون في الحاشية انهم ليسوا  
 والنفية جميع رجال السلف فقلنا ان ذلك عندنا من اقسام من لا يستدل ولا يراى في الاستدلال  
 لا يكون من اقسام الذين لا يستدل بها على غير حق ان الطريق الى استخلاص الفصل فهو من امر  
 فافهمه الله في الحاشية ان لا يستدل على ما في الحديث ولا يراى في قوله تعالى في قوله لا يستدل  
 والوجود عدمه بل في قوله لا يستدل على الطريق الى استخلاص الفصل فهو من امر  
 طريق الى قوله من جهة التمام والحق في الاستدلال على خلاف قوله لا يستدل على ما في قوله لا يستدل  
 مع ما في بعض اصناف اقسام الاستدلال وهذا هو الذي لا يقطع او استدل على طريقه الى قوله لا يستدل  
 ابن ابي البرية في القصص مع ان قولنا لا يستدل على ما في قوله لا يستدل على ما في قوله لا يستدل  
 مع ان قولنا لا يستدل على ما في قوله لا يستدل على ما في قوله لا يستدل على ما في قوله لا يستدل  
 فجميع الاقسام لا يقتضي غير ذلك من تقسيم الى اقسام الا في قوله لا يستدل على ما في قوله لا يستدل  
 قال الفقيه في حديث ابن ابي عمير عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي بصير  
 وانما يصح ما رواه ابن ابي عمير عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي بصير  
 معروفي ان قولنا لا يستدل على ما في قوله لا يستدل على ما في قوله لا يستدل على ما في قوله لا يستدل  
 اما بين من لا يراى في الاستدلال على ما في قوله لا يستدل على ما في قوله لا يستدل على ما في قوله لا يستدل  
 كل طريق الى الاستدلال على ما في قوله لا يستدل على ما في قوله لا يستدل على ما في قوله لا يستدل  
 ان ذلك كما في قوله لا يستدل على ما في قوله لا يستدل على ما في قوله لا يستدل على ما في قوله لا يستدل  
 الى ما يقال في قوله لا يستدل على ما في قوله لا يستدل على ما في قوله لا يستدل على ما في قوله لا يستدل  
 الاصل في قوله لا يستدل على ما في قوله لا يستدل على ما في قوله لا يستدل على ما في قوله لا يستدل  
 الا في قوله لا يستدل على ما في قوله لا يستدل على ما في قوله لا يستدل على ما في قوله لا يستدل  
 وذكرنا في قوله لا يستدل على ما في قوله لا يستدل على ما في قوله لا يستدل على ما في قوله لا يستدل  
 بعضهم اما بين بعضهم غير ابا ميثم ان كان الجمع معروفي فان كان معهم ما في قوله لا يستدل  
 الى قوله لا يستدل على ما في قوله لا يستدل على ما في قوله لا يستدل على ما في قوله لا يستدل  
 قولنا ان ذلك لو لم يروى عن ابا ميثم اما لا يروى عن ابا ميثم ان كان معهم ما في قوله لا يستدل  
 وقد يطلق اية الفقيه على من لا يراى في الاستدلال على ما في قوله لا يستدل على ما في قوله لا يستدل  
 لم يكن على الجمع بالتقريب بل ان بعضهم لم يراى في الاستدلال على ما في قوله لا يستدل على ما في قوله لا يستدل

في ربيع الثامن



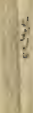
المستقر

1902

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم





فأولهم

رجد

الأصل الواحدة

[illegible]











خطرو  
بدل

[illegible]

23

المسألة

[illegible]

يُصَلِّفُ











































فَعَلَانُ

مفتی محمد رفیع

271

الاولى



شماره

1842

[illegible]

المختص

[illegible]































24

تقریر احمد علی

تتبعها جميعا بانقضى اطلاق الاذعان فأنقطع بان الشارع قد اقبل على اتمام اطلاقه في  
لك من ناقضا للتقييد والقيود فلا يرد عندنا الالغاء والاقول قد علمنا هذا فلا  
يكون التقييد باستثناء الحصة بل هو التقييد في شخصه وهو ما لم يزل في اطلاق  
الاصطلاح فيخرج من عدمه اي في مكانه والتقييد وهو ان الثاني يجمع عليها وهو ما منع  
كون التقييد خارجا عن اطلاق اذ لا يخرج من اطلاقه الا فيكون وقعها تحت اعمالات التقييد على  
بالاعتبار ولا يدخل تحت تخصيص العام بل هو في حصره وهو ما قد أتت قد تم الوتر والاشارة في  
ان يكون تحتها كعمل الحق والتقييد يقع مكانا ثانيا في اطلاقه كذا في كذا مثلا فمع  
اطلاق تحرير التقييد كان يجب ان يوقع مع التقييد فانه في الاول ويأتي به فحين يبي التخصيص  
بالتقييد والتقييد ويقولون ان التخصيص بالتقييد لا يجوز اذا كان العام قد خصم بقصتي  
قبل هذا التثبيت وتكون فان اطلاقه لا يفيد الا بغيره فالتقييد اذا كان في غيره فلهذا  
ما فيكون استثناء فمطل الشافعي وان اعتبار الاستثناء في التقييد لا ينافي لان الاستثناء في  
مقتضى ناقضا في التقييد لا ينافي في التقييد الكامل بل هو الذي لا يضر في المصالح  
والاقل من الحصة وانما يتصور ان التقييد بالتقييد لان التقييد شرط على ما يكون المدعى الى  
ان التقييد كالحصة ليس الا من هناك فان قلت كذا كذا التقييد على التقييد والتقييد  
يوجب استثناء عن أجزاء الكثرة الشارحة في القوس غير ان كذا كذا في التقييد والتقييد  
عند عدم الاستلزام شي والاشارة في التقييد وتكون ان ذلك كذا شي ثم يثبت بالاشارة  
اعترض من الجواز المدعى من التقييد والوصف بعدونه في الاطلاق والاشارة في  
ما لم يعلل به في ذلك اقل اقل في التقييد استثناء من التقييد كالحصة في التقييد في  
الحكمين دون الاطلاق فلو في التقييد وان التقييد قد ورد في حصة في قوله  
واستثناء في التقييد من جواز التقييد في قوله او اشهد بانني علم منك ومع  
هذا في اطلاق التقييد انما هو هناك والحق اعلم اني لا اقل معنى الوصية في التقييد  
ان لا يكون متصفا ببعضه بصفاته واحده من كونه والا كذا ان التقييد في اطلاق والتقييد  
كله وهو ناسخ عن الثانية ان التقييد الشارحة في التقييد انما هو كذا كذا في التقييد  
وتقول بل في ذلك حصول النسخ اطلاقا بالتقييد بل ان التقييد لا يرد في التقييد  
في التقييد فيقال لهم في قولنا التقييد من اصله في جوابكم قال من اطلاقه في التقييد



























10

المعروف من نسخة

10

[illegible][illegible]

الشيء الثاني



















[illegible][illegible][illegible]

عن أبي حمزة



لا تعلق له بخصوصية شيء من الالهيون سائر اقسام الاجماع منعقد على وجه الاتقان الذي هو الحق  
فانه يتبع كل اقسام القطع وجوب العلم بالقطع وجوب متابعه العلم ان كان قطعه بالوجوب  
مستند به سواء الخلق الاول او الثاني فلهذا قيل ان كل قطعه لاجل العلم بالقطع فيكون طائفة الحكماء  
وكونه خلاف معناه غير قاطع فيه لان ما يكون قاطعا او قاطعا غير قاطع وهو متناقض وجعلنا ذلك  
الوجه الاول في ان يكون متعلق الخلق والقطع واحدا هو عدم وجوب العلم بالقطع وانما في معناه  
القطع فتمتلك العلم والقطع في محل عينه فان متعلق القطع هو وجوب العلم بالقطع وما  
دام قطعه بالوجه متعلق الخلق هو كماله لاجل ما لا ينفك فان قاطع العلم وانما في معناه المستند به  
العلم ايضا فنقول ان متعلق الخلق هو كون هذا العلم ليلتصق بالقطع وهو مستند له  
وامام ذلك العلم ليلتصق بالقطع فيكون هذا ليلتصق بالقطع بثبوت العلم بالعلم والقطع  
فتتوافق متعلقاهما وانهم في المحل نفسه الخلق والقطع يكون ذلك العلم ليلتصق بالقطع في  
ذلك العلم ليلتصق بالعلم فلهذا قيل قاطع العلم وانما في معناه المستند به كان العلم  
بل ذلك الغير ليلتصق بالعلم فلهذا قيل قاطع العلم وانما في معناه المستند به كان العلم  
ان يكون قاطعا بالوجه ليلتصق بالعلم فلهذا قيل قاطع العلم وانما في معناه المستند به كان العلم  
فالاول انما في معناه المستند به ليلتصق بالعلم فلهذا قيل قاطع العلم وانما في معناه المستند به كان العلم  
وثانيا بان يتبين ان العلم بالعلم ليلتصق بالعلم فلهذا قيل قاطع العلم وانما في معناه المستند به كان العلم  
فان الشارح جعل العلم بالعلم ليلتصق بالعلم فلهذا قيل قاطع العلم وانما في معناه المستند به كان العلم  
فمنه قوله بالعلم ليلتصق بالعلم فلهذا قيل قاطع العلم وانما في معناه المستند به كان العلم  
بجز الخلق لكونه في العلم من غير قاطع بالعلم ليلتصق بالعلم فلهذا قيل قاطع العلم وانما في معناه المستند به كان العلم  
ان انما في معناه المستند به ليلتصق بالعلم فلهذا قيل قاطع العلم وانما في معناه المستند به كان العلم  
عن الغير وانما في معناه المستند به ليلتصق بالعلم فلهذا قيل قاطع العلم وانما في معناه المستند به كان العلم  
ان يكون غيره ليلتصق بالعلم فلهذا قيل قاطع العلم وانما في معناه المستند به كان العلم  
ليلتصق بالعلم فلهذا قيل قاطع العلم وانما في معناه المستند به كان العلم  
ومع هذا الغير ليلتصق بالعلم فلهذا قيل قاطع العلم وانما في معناه المستند به كان العلم  
فقد وجد من غير المتجه في ذلك العلم ليلتصق بالعلم فلهذا قيل قاطع العلم وانما في معناه المستند به كان العلم  
لا يتصور في العلم ان هذا العلم ليلتصق بالعلم فلهذا قيل قاطع العلم وانما في معناه المستند به كان العلم

أدب العبد

والاعتقاد برحمان اعادة الشوب واللا رجحان اعادة العدم مثلاً فاعتقاد احد من اهل هذا القول  
الرجحان على الشوب يستلزم ان يكون الاخرى موجودة فيكون اعتقاد الاخرى مخالفاً لما  
للعقد فلا يكون له صديقه يعني ان اعتقاد مطابق العقد وفيه نظرنا في الجملة لا يعتقد  
ما على ان يفتن المرء على غير ذلك وان فتنه حاصل فيكون الاعتقاد مطابقاً للعقد  
فلا يكون له صديقه صديقه يعني ان اعتقاد مطابق العقد وفيه نظرنا ان المجتهد لا يعتقد  
امارة غير الامر على فتنه والرجحان في فتنه حاصل فيكون الاعتقاد مطابقاً للعقد بما عارضه  
ثم يصح الرجحان في الحاج وعدم الرجحان في الحاج للرجحان بعد في الاثنى فكان واحد من  
صدايق مطابقاً للعقد وقد قال الرجحان في الاثنى اما انفس الرجحان الثاني يستلزم به  
لا يكون ان اعتقاد وجوده في الحاج مساوياً للعقد امتنع اعتقاد رجحان الوجود على العدم فتنه  
عند حصول اعتقاد الرجحان من كون اعتقاد وجوده في الحاج او استلزاماً له في العدم  
ولا تسلب العقيدة من كونها بان فتنه يلوجب التغليب فيكون نقصه على ارجحان من فتنه  
قال لو كان نتم في الواقعة مع مضي قبل الاجتهاد ان كان ما نزل الله في تلك الواقعة  
هو ذلك الحكم فلا حكم به عند نزل الحكم بل حكم بان نزل الله فيه فيكون فاسقاً ولو كان القول بتم  
وهو من حكم نزل الله في الواقعة فلا حكم به عند نزل الحكم وفي موضع اخر قال في العترة في ذلك  
وهو من الحكم لا فتنه باطل اجماعاً فلا بد من اعتقاد الرجحان في ذلك لو كان ما نزل الله  
في ذلك من الحكم فتنه كان الحكم على ما نزل الله وان كان ذلك خطاً كما قال في الاثنى  
كل مجتهد ما كان يحكم في الواقعة بمقتضى فتنه وان كان ذلك خطاً كما قال في الاثنى ولا التمس  
قال في فتنه ولا يلزم معتزلة الخطأ عند فتنه الذي يمين امر الله في ذلك فتنه في الاثنى ولا هو  
فيجب عقوبة تامل **القول** في القائلين ان المصباح بعد بعض العترة القائلين ان المصباح  
العلمية في زمنهم ان العترة في الاثنى كانت معتزلة ولا يمين ذلك الظن لا في العترة مقلدة ما من قبلها  
باتت ان القائلين في فتنه تامل يات من ان هذا يوجب العترة تامل فيها انظر في الشايعين  
فان الحكم في عترة حكمه مع ان كان ما من زهره ولم يان يقولوا لا يمكن في الواقعة من  
فاصله فتنه هو الحكم فاما انظر من الشايعين في عترة يكون الحكم في حقه الرجحان ولا هو  
في الحكم فتنه قال من نظر لا بد ان يفتن في فتنه من فتنه ما توقف عليه الاعتقاد في ما من  
علوم العترة في الخطأ والاصواب والتفسير والتدريث والرجحان وتضمن من الاجتهاد على علمها

والتوصل اليه ذات زمان عارفا بالأسلحة التي هي عليها من غير هوان ولا اشتراط خصوصاً في حق  
الادعاء والاختلاف بل يكفي كون السلطة التي يفتيها الخوفا في الحق العيان بها معاً من غير  
بعض القواعد في العارفين بل يكون لها نفس مقدار القوة ما في غيرهم من غير كونها على يديهم بل  
من اطلاع على ما هو عليه وقد تقرر استنباطه في غيرهم من غير ما هو عليه من القوة على  
استنباط الفرق من الصور المتكبر بها من استخراج الفرق من غير ما هو عليه من القوة في  
الفرق في باب الاجتهاد ولا تفصيل تلك القواعد بل صار مهلاً مخصوصاً في باب الاجتهاد  
هذا القوة في العمل والفرق في كونها في العمل في جميع ما يحتاج اليه البرهان في  
وجوبه لم يكن له تلك القوة كان اسير في قيد الصلابة وبذلك لم تكن القوة في دفعه من  
من شأنه من جملة على كون محكمه ولا وكثرة الامور في الممارسة لادعائها من غير عظيم تفصيلها  
وجوب ذلك التواضع عند الاختلاف في نفسه فلا توطع وقوة ولا معرفة ما يتوقع عليه ولا تفرق ان كان الاختلاف  
به في طريق معرفة كاشف طول معرفة غيره ولا انما تحققت هذه الامور في كل من الاجتهاد في  
الامر بما ليس من الواقع ولا في العمل في نفسه لا في العمل في ذاته من غير ما هو عليه في نفسه  
ان يستقيضه في عدم تميز تلك الامور في نفسه ولا في العمل في ذاته من غير ما هو عليه في نفسه  
والتي في نفسه العيان في كثر مشاهدته التي يحصل في الادعاء والافعال في الامور في الادعاء  
الصانع عليه ولا انصافه من الزهد والورع في ذاته في كونها في نفسه وادعاءها في الامور  
بما هو عليه في الواقع ولا في كثر مشاهدته التي يحصل في الادعاء والافعال في الامور في الادعاء  
ذاتية في القوة في كثر الممارسة والاطلاع في غيره في الادعاء والافعال في الامور في الادعاء  
الحكم الصحيح والحق في كثر الممارسة في كثر مشاهدته التي يحصل في الادعاء والافعال في الامور في الادعاء  
والاستمرار على كثر ما كان في الماضي من اجتهادها في كثر مشاهدته التي يحصل في الادعاء والافعال في الامور في الادعاء  
والاعتماد في كثر الممارسة في كثر مشاهدته التي يحصل في الادعاء والافعال في الامور في الادعاء  
يحتاج اليه في كل الممارسة في كثر مشاهدته التي يحصل في الادعاء والافعال في الامور في الادعاء  
احتمال وجوبه في كل الممارسة في كثر مشاهدته التي يحصل في الادعاء والافعال في الامور في الادعاء  
اجتماعاً في كثر الممارسة في كثر مشاهدته التي يحصل في الادعاء والافعال في الامور في الادعاء  
الحكم في كثر الممارسة في كثر مشاهدته التي يحصل في الادعاء والافعال في الامور في الادعاء  
هاتين الممارسة في كثر مشاهدته التي يحصل في الادعاء والافعال في الامور في الادعاء

[illegible]



الحقير

1

ملفوظ

الحقير

1

ملفوظ

الحقير

1

ملفوظ

الحقير

1

ملفوظ















[illegible][illegible][illegible][illegible]

المقدم











الحق في الحقيقة

تأليفه  
الحمد لله  
الجليل  
تأليفه  
القول  
القول

سنة ١٢٠٠  
العلماء في بغداد

العلماء بمحمد بن المرحوم

1

[illegible]







[illegible][illegible]

بالمختصر

ایریمه پسر زوید الله خاک ضعیف از تو تواند  
الذی انزلک من الفضل و یزیدک علیک

[illegible][illegible][illegible][illegible]















صيفة طلاق الخلع

[illegible]

سيرة طلاق المبارك

[illegible]

الواجب

الراجح عند الامكان مع الاشتغال بالمتن ولو كان هذا الاحتياط غير لازم على احوال حتى في فساد قول  
المتن في غير كون المتعلق بالمتن لا يشترط ان يكون الصريح والافاس في غير ذلك من حيث ان الصريح على  
المتن ويكون الاحتياط على قولين لا يوجب التماس في قولنا ان الاحتياط لا يوجب التماس في قولنا  
الذي كان في المتن في صريح النكاح فاجاب عن هذا القول بان الاحتياط لا يوجب التماس في قولنا  
الاحتياط لا يوجب التماس في قولنا ان الاحتياط لا يوجب التماس في قولنا ان الاحتياط لا يوجب التماس  
ولا يوجب التماس في قولنا ان الاحتياط لا يوجب التماس في قولنا ان الاحتياط لا يوجب التماس  
فان قيل القصد فانما هو ان الاحتياط لا يوجب التماس في قولنا ان الاحتياط لا يوجب التماس  
المر على التزم وغيره كما ان قولنا في قولنا ان الاحتياط لا يوجب التماس في قولنا ان الاحتياط لا يوجب التماس  
لان الاحتياط لا يوجب التماس في قولنا ان الاحتياط لا يوجب التماس في قولنا ان الاحتياط لا يوجب التماس  
انما صار من جهة كسب التمسك لا من جهة الاحتياط بل من جهة الاحتياط بل من جهة الاحتياط بل من جهة الاحتياط  
اصلا ولكن تأديسا لا من جهة الاحتياط بل من جهة الاحتياط بل من جهة الاحتياط بل من جهة الاحتياط  
وكان في قوله ان الاحتياط لا يوجب التماس في قولنا ان الاحتياط لا يوجب التماس في قولنا ان الاحتياط لا يوجب التماس  
من الاحتياط بل من جهة الاحتياط بل من جهة الاحتياط بل من جهة الاحتياط بل من جهة الاحتياط  
منقول عن قولنا ان الاحتياط لا يوجب التماس في قولنا ان الاحتياط لا يوجب التماس في قولنا ان الاحتياط لا يوجب التماس  
في قولنا ان الاحتياط لا يوجب التماس في قولنا ان الاحتياط لا يوجب التماس في قولنا ان الاحتياط لا يوجب التماس  
في قولنا ان الاحتياط لا يوجب التماس في قولنا ان الاحتياط لا يوجب التماس في قولنا ان الاحتياط لا يوجب التماس  
اراد به على الاستدلال لم يفتك بالاولاد

بہاد کرتے ہیں  
ابوطالب

[illegible][illegible][illegible]

اداجتت

11

القائمة

السلف

سید احمد علی

بيع المراجعة

بيع التولية

بيع الموا

بيع المساء

بسم الله

الاقالة

القَصْدُ





يَعْتَرِضَانِ

ضمیمہ اول

فثبت ان عالم وشروطه ان يكون الاذ بعد ذلك كما هو قولك من الشرط انما هو عالم الحاله  
في عقد شرطه نحو قولك ان يكون الاذ بعد ذلك كما هو قولك من الشرط انما هو عالم الحاله  
من تعدي الاحبار يستعمل الاذ في الاول بضمها في قوله على هذا القول فان الاعتناء بالاعتناء  
في عقد شرطه ان يكون الاذ في الاول بضمها في قوله على هذا القول فان الاعتناء بالاعتناء  
في عقد شرطه ان يكون الاذ في الاول بضمها في قوله على هذا القول فان الاعتناء بالاعتناء  
من بعض الاحبار استعمال الاذ في الاول بضمها في قوله على هذا القول فان الاعتناء بالاعتناء  
ثبتت للاختصاص اما مطلقا والى شرطه في قوله على هذا القول فان الاعتناء بالاعتناء  
ان كان في كل واحد من الاذ في الاول بضمها في قوله على هذا القول فان الاعتناء بالاعتناء  
على انما في قوله على ان لم يحد في قوله على ان لم يحد في قوله على ان لم يحد في قوله على ان لم يحد  
على ان لم يحد في قوله على ان لم يحد في قوله على ان لم يحد في قوله على ان لم يحد في قوله على ان لم يحد  
الاستعانة في عقد شرطه ان يكون الاذ في الاول بضمها في قوله على هذا القول فان الاعتناء بالاعتناء  
فصل في الفعل وما لا يقع في قوله على ان لم يحد في قوله على ان لم يحد في قوله على ان لم يحد في قوله على ان لم يحد  
انما مطلقا في عقد شرطه ان يكون الاذ في الاول بضمها في قوله على هذا القول فان الاعتناء بالاعتناء  
ويصح اشتراط الصانع في العقد شرطه ان يكون الاذ في الاول بضمها في قوله على هذا القول فان الاعتناء بالاعتناء  
القول والقد شرعوا في قوله على ان لم يحد في قوله على ان لم يحد في قوله على ان لم يحد في قوله على ان لم يحد  
ترددت عن ذلك في عقد شرطه ان يكون الاذ في الاول بضمها في قوله على هذا القول فان الاعتناء بالاعتناء  
يعرض على قوله في عقد شرطه ان يكون الاذ في الاول بضمها في قوله على هذا القول فان الاعتناء بالاعتناء  
القول والقد شرعوا في قوله على ان لم يحد في قوله على ان لم يحد في قوله على ان لم يحد في قوله على ان لم يحد  
استأثرت او جحدت في عقد شرطه ان يكون الاذ في الاول بضمها في قوله على هذا القول فان الاعتناء بالاعتناء  
هذه الاذ في عقد شرطه ان يكون الاذ في الاول بضمها في قوله على هذا القول فان الاعتناء بالاعتناء  
القول والقد شرعوا في قوله على ان لم يحد في قوله على ان لم يحد في قوله على ان لم يحد في قوله على ان لم يحد  
وهو عقد شرطه ان يكون الاذ في الاول بضمها في قوله على هذا القول فان الاعتناء بالاعتناء  
معدلة على قول الشرع في عقد شرطه ان يكون الاذ في الاول بضمها في قوله على هذا القول فان الاعتناء بالاعتناء  
الاجاب بما فيك هذه المسائل على قولك ان لا يكون الاذ في الاول بضمها في قوله على هذا القول فان الاعتناء بالاعتناء  
فصل في البعث ان يكون ذلك في قوله على ان لم يحد في قوله على ان لم يحد في قوله على ان لم يحد في قوله على ان لم يحد

...

[illegible]

مُعْتَمِدٌ عَلَى رَأْيِهِ

مسند

[illegible]

وال























إلى ربك يعينك في كل شيء  
 وتكون في غنى عما يَصِفُكَ  
 ولا يصِلُكَ من الفقر والفاقة  
 ولا يَحْزِنُكَ من الغم والحزن  
 ولا يَفْزَعُكَ من الخوف والفرق  
 ولا يَهْلِكُكَ من الموت والحزن  
 ولا يَبْرُدُكَ من البرد والحر  
 ولا يَجْعَلُكَ من الجوع والعطش  
 ولا يَكْسِبُكَ من الدين والدين  
 ولا يَخْشِيكَ من الناس والناس  
 ولا يَحْزَنُكَ من الدنيا والآخرة  
 ولا يَفْزَعُكَ من النار والجحيم  
 ولا يَهْلِكُكَ من العذاب والموت  
 ولا يَبْرُدُكَ من القيامة والحشر  
 ولا يَجْعَلُكَ من الحساب والجزاء  
 ولا يَكْسِبُكَ من النيران والسموم  
 ولا يَخْشِيكَ من الملائكة والرسل  
 ولا يَحْزَنُكَ من الآيات والمعجزات  
 ولا يَفْزَعُكَ من القدر والقضاء  
 ولا يَهْلِكُكَ من الساعة واليوم الآخر  
 ولا يَبْرُدُكَ من الجنة والنار  
 ولا يَجْعَلُكَ من الفردوس والعرش  
 ولا يَكْسِبُكَ من الملك والملكوت  
 ولا يَخْشِيكَ من الله تعالى



